

# الحرب ترفع أسعار السيارات 12% وتترك الاستيراد وتكشف فوضى التسعير في السوق المصرية



الأربعاء 1 أبريل 2026 06:30 م

دخلت سوق السيارات في مصر موجة جديدة من الاضطراب منذ اندلاع الحرب الإيرانية في 28 فبراير، ولم يقتصر أثرها على الشحن أو توافر الطرازات المستوردة، بل امتد سريعًا إلى الأسعار نفسها التي قفزت بنسب تراوحت بين 10 و12 بالمائة وفق ما أكده المهندس علاء السبع عضو شعبة السيارات □  
وتعكس هذه الزيادة حجم هشاشة السوق المحلية التي ما زالت رهينة للاستيراد وتقلبات الخارج وعجز الدولة عن بناء سياسة مستقرة تحمي المستهلك من الصدمات الإقليمية □  
فالمشتري الذي كان يؤجل قراره يومين أو ثلاثة صار يكتشف أن السيارة التي سأل عنها أمس باتت أعلى اليوم، في مشهد يفصح حجم الفوضى التي تحكم التسعير وغياب الضوابط الفعلية التي تمنع استغلال الأزمات وتحويلها إلى فرصة جديدة لرفع الأسعار على حساب المواطن الذي يواجه أصلًا تراجعًا حادًا في قدرته الشرائية وتآكلًا مستمرًا في قيمة دخله □

ولا تبدو المشكلة هنا مجرد ارتفاع عابر في الأسعار بسبب حرب طارئة، لأن الأزمة الحالية تكشف مرة أخرى أن سوق السيارات في مصر تعمل تحت ضغط دائم من نقص المعروض وتعقد إجراءات الاستيراد واضطراب العملة وفتح الباب أمام هوامش ربح مبالغ فيها كلما وقع توتر خارجي جديد □  
ولهذا لم يأت تحذير علاء السبع من الاستغلال من فراغ، بل جاء من قلب سوق يعرف جيدًا كيف تتحول الأزمات إلى ذريعة جاهزة لدى بعض المصنعين والتجار لتمير زيادات لا تعكس دائمًا الكلفة الحقيقية بقدر ما تعكس منافعًا مفتوحًا للربح السريع □  
ومن هنا يكتسب الحديث عن مبادرة للربح المعقول دلالة مهمة، لأنه يعكس اعترافًا ضمنيًا بأن السوق الحالية فقدت توازنها وأن المستهلك تُرك وحده بين استيراد مرتبك وتسعير منفلت ورقابة غائبة لا تتدخل إلا بعد أن تكون الزيادات قد وقعت بالفعل □

## الاستيراد المضطرب يدفع الأسعار إلى أعلى ويترك السوق مكشوفة

في هذا السياق ربط المهندس علاء السبع بين الزيادة الأخيرة في أسعار السيارات وبين مشكلات الاستيراد الناتجة عن تداعيات الحرب الإيرانية، مؤكدًا أن السوق تأثرت مباشرة منذ 28 فبراير □  
وهذا الربط يكشف أن السوق المصرية لم تنجح في بناء حماية داخلية تقلل أثر الأزمات الخارجية، بل بقيت مكشوفة أمام أي اضطراب يصيب سلاسل الشحن والتوريد وحركة التجارة الإقليمية □

وبناء على ذلك أصبحت لحظة الشراء نفسها عاملًا ضاغطًا على المستهلك، إذ قال السبع إن قرار الشراء قبل يومين كان أفضل من اليوم □  
وهذه العبارة لا تعكس فقط سرعة تغير الأسعار، بل تعكس أيضًا أن السوق تتحرك بمنطق القفزات المفاجئة لا بمنطق التسعير المنضبط، وهو ما يضع المشتري أمام وضع مرتبك يفقد فيه القدرة على التخطيط أو المقارنة أو انتظار فرصة عادلة □

وفي هذا الإطار يقول منتصر زيتون عضو شعبة السيارات إن السوق المصرية تتأثر سريعًا بأي أزمة خارجية بسبب اعتمادها الكبير على الاستيراد ومكوناته، ويضيف أن الارتباك لا يظهر فقط في نقص السيارات بل في حالة القلق التي تدفع بعض الوكلاء والتجار إلى تسعير احترازي يرفع الأرقام قبل أن تتضح الكلفة الفعلية □  
وهذا التفسير يوضح كيف تتحول المخاوف إلى زيادات جاهزة □

ثم يزيد هذا الارتباك لأن الحرب لا تضغط فقط على مسارات الشحن بل تؤثر أيضًا على تكلفة التأمين والنقل ومدة الوصول وتوقعات السوق، وهو ما يجعل كل حلقة في السلسلة ترفع هامشها تحسبًا للمخاطر المقبلة □

وهنا لا يدفع التاجر وحده الثمن بل يُنقل العبء كاملاً إلى المستهلك النهائي الذي يجد نفسه مطالباً بتمويل مخاوف السوق قبل أن يتحقق جزء منها أصلاً

## التجار والمصنعون أمام اختبار الربح السريع أو المسؤولية

في المقابل لم يكتف علاء السبع بتشخيص الأزمة بل دعا صراحة إلى عدم استغلالها لتحقيق أرباح مفرطة، مطالياً المصنعين وتجار السيارات بتخفيض هامش الربح خلال الظروف الحالية

وهذه الدعوة تحمل اتهاماً واضحاً بأن جزءاً من الأزمة لا يعود فقط إلى الحرب أو الاستيراد، بل إلى سلوك داخل السوق يستغل التوتر العام لزيادة المكاسب بدلاً من حماية حركة البيع والشراء

كما يكشف هذا الموقف أن بعض الفاعلين في السوق يدركون أن الزيادات الأخيرة لا يمكن تبريرها كلها بالكلفة وحدها، لأن ارتفاع الأسعار بهذه السرعة غالباً ما يصاحبه توسيع لهامش الربح لا مجرد نقل الزيادة الحقيقية

ومن هنا تبدو المطالبة بالربح المعقول محاولة لوقف انحدار السوق نحو منطق الجشع المفتوح الذي يضغط على المواطنين ويدفع كثيرين إلى الخروج الكامل من دائرة الشراء

وفي هذا السياق يقول اللواء حسين مصطفى الخبير في قطاع السيارات والمدير التنفيذي السابق لرابطة مصنعي السيارات إن استقرار السوق لا يتحقق من خلال رفع السعر كلما ظهرت أزمة جديدة، بل من خلال شفافية في التسعير وربط الزيادات بالكلفة الفعلية

ويضيف أن غياب المعايير الواضحة يمنح بعض المتعاملين فرصة توسيع أرباحهم على حساب المستهلك من دون مبرر مقنع أو رقابة فعالة

ثم تتضح خطورة هذا السلوك لأن السوق المصرية لا تتحمل بالفعل صدمات إضافية، إذ إن القدرة الشرائية تراجعت خلال الأعوام الأخيرة بشكل كبير، وأصبح شراء سيارة جديدة بعيداً عن قطاع واسع من المواطنين

وبالتالي فإن أي زيادة جديدة لا تعني فقط ارتفاع السعر، بل تعني أيضاً مزيداً من الجمود، ومزيداً من السيارات الراكدة، ومزيداً من الانكماش في سوق تتحرك أصلاً بأقل من طاقتها الطبيعية

## مبادرة الربح المعقول تكشف عمق الأزمة أكثر مما تقدم حلاً جاهزاً

في ضوء ذلك طرح علاء السبع فكرة إطلاق مبادرة تحت شعار الربح المعقول بهدف تنشيط البيع والشراء وضمان توازن السوق خلال هذه الفترة الحرجة

وهذه الفكرة تبدو في ظاهرها محاولة لاحتواء الأزمة، لكنها في جوهرها تكشف أن السوق وصلت إلى درجة من الاختلال دفعت أحد ممثليها إلى المطالبة علناً بخفض الأرباح حتى لا تنهار الحركة التجارية بشكل أوسع

كما أن مجرد الحاجة إلى مثل هذه المبادرة يثبت أن السوق لم تعد تعمل بآليات طبيعية أو رقابة عادلة، لأن الأسواق المنظمة لا تحتاج إلى مناشدة أخلاقية كي لا يبالغ التجار في الربح وقت الأزمات

ولذلك فإن الحديث عن الربح المعقول ليس مجرد مقترح تجاري، بل شهادة من الداخل على أن هامساً من التسعير الحالي يقوم على الانفلات لا على الانضباط، وعلى استثمار الخوف لا على حسابات السوق السليمة

وفي هذا الإطار يقول شريف العالم خبير السيارات إن أي مبادرة لتهدئة الأسعار لن تنجح وحدها إذا لم ترتبط برقابة فعلية ومعلومات واضحة عن تكلفة الاستيراد والتصنيع المحلي

ويضيف أن السوق تحتاج إلى قواعد شفافة لا إلى وعود عامة، لأن المستهلك فقد الثقة بعد موجات متتالية من الزيادات التي لم يكن يعرف على أي أساس فُرضت أو إلى أين ستوقف

ثم يكشف هذا كله أن المشكلة أوسع من حدود الحرب الإيرانية نفسها، لأن الحرب جاءت لتضغط على سوق كانت مضطربة أصلاً وتفتقر إلى الاستقرار والشفافية

ولذلك فإن الأزمة الحالية لا يمكن فصلها عن بنية اقتصادية أضعفت التصنيع الحقيقي ووسعت الاعتماد على الخارج وتركت المستهلك تحت رحمة التاجر والمستورد والوكلاء، بينما بقيت الدولة تراقب ارتفاع الأسعار من دون أن تفرض مساراً منضبطاً يحمي السوق والمواطن معاً

وفي الأخير فإن تطورات سوق السيارات منذ 28 فبراير تؤكد أن الحرب الإيرانية لم تصنع الأزمة من الصفر، لكنها سرعت انفجار اختلالات قائمة بالفعل في الاستيراد والتسعير والرقابة والربحية

فارتفاع الأسعار بنسبة تصل إلى 12 بالمئة خلال فترة قصيرة، وتحول توقيت الشراء إلى عامل حاسم، والدعوة إلى الربح المعقول، كلها مؤشرات على سوق فقد توازنه وترك المواطن في مواجهة مباشرة مع الفوضى

ولذلك فإن الخطر الحقيقي لا يكمن فقط في استمرار الحرب، بل في استمرار السياسات التي تجعل أي توتر خارجي مبرراً جاهزاً لرفع الأسعار وتوسيع الأرباح من دون حماية فعلية للمستهلك أو للسوق نفسها